A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/177
28 January 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٢ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/53/607)]

٥٣/١٧٧ ـ التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارتها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ و ٥١/١٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علما بالاعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي الثاني والعشرين المعقود في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بشأن أهمية التصنيع لأغراض التنمية وأهمية التعاون الدولي لدعم البلدان النامية في هذا الميدان[١]،

وإذ تسلم بالدور المتزايد الذي يقوم به المجتمع التجاري، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي،

وإذ تحيط علما بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[٢]،

١ - **تعيد التأكيد** على أن التصنيع هو عنصر أساسي في تعزيز التنمية المستدامة للبلدان النامية، وكذلك في إيجاد عمالة منتجة، والقضاء على الفقر، وتيسير التكامل الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

---

(١) A/53/466، **المرفق**.

(٢) **انظر** A/53/254.

٢ - **تؤكد** أهمية التحول الصناعي المحلي في البلدان النامية بغرض زيادة القيمة المضافة لحصائل صادراتها كيما تستفيد استفادة كاملة من عملية العولمة وتحرير التجارة؛

٣ - **تؤكد أيضا** على أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية وإيجاد مناخ إيجابي للاستثمار والأعمال التجارية، على كل من المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، في تشجيع توسيع وتنويع وتحديث القدرات الانتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٤ - **تؤكد كذلك** على أهمية وجود بيئة دولية ووطنية مواتية لتصنيع البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية من شأنها أن تؤدي، في إطار من سياسات التصنيع التي تستند إلى الشفافية والمسؤولية، إلى تعزيز أمور منها، تنمية المؤسسات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكيف التكنولوجي والابتكارات التكنولوجية، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، قصد تمكين البلدان النامية من تهيئة مناخ قادر على اجتذاب الاستثمارات بما يزيد ويستكمل الموارد المحلية اللازمة لتوسيع وتنويع وتحديث طاقتها الإنتاجية الصناعية، في إطار نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وغير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف وقائم على قواعد؛

٥ - **تكرر تأكيد** أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بوصفه وسيلة ناجعة للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية؛

٦ - **تنوه** بمواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية أيضا للتنمية الصناعية في البلدان النامية، وتدعو البلدان المانحة والبلدان المستفيدة إلى مواصلة التعاون في جهودها من أجل زيادة كفاءة وفعالية موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

٧ - **تشدد**، فيما يتصل بالبلدان النامية، على أهمية تمويل التنمية الصناعية، بما في ذلك الآليات والوسائل السوقية إلى جانب طرائق التمويل المبتكرة، مثل خطط التمويل المشترك والصناديق الاستئمانية، وتحويل القروض إلى رأسمال سهمي، وعند الاقتضاء، تدابير تخفيف عبء الدين الأخرى والمساعدة الإنمائية الرسمية المخططة على نحو محدد لتعزيز القدرات الصناعية للبلدان النامية بأساليب تتضمن تيسير تدفقات رأس المال الخاص، وتطلب في هذا الصدد إلى الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن تقوم، في سياق شراكتها الاستراتيجية، بدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية، ولا سيما عن طريق أنشطة تشجيع الاستثمارات، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع ممارسات الترويج للعمالة في الصناعات ومختلف أشكال الشراكات التجارية، مثل مخططات المشاريع الصناعية المشتركة، والتعاون فيما بين المشاريع وتوفير رأسمال مساهم في التنمية الصناعية؛

٨ - **تكرر** التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير دعم فعال من أجل التنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية، وتطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها التنسيقي المركزي في منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن، وترحب بجهود

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المبذولة لتعزيز تعاونها مع بقية منظومة الأمم المتحدة، سواء على صعيد المقر أو الميدان، وذلك بطرق تتضمن المشاركة على نحو نشط في نظام المنسق المقيم، بهدف تعزيز فعالية هذا الدعم وأهميته وآثاره الإنمائية؛

٩ - تدعو المجتمع الدولي وهيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تكثيف وتوسيع نطاق التعاون الصناعي القائم فيما بينها في مجالات من بينها التجارة في المنتجات المصنعة، والاستثمارات الصناعية، والشراكات التجارية، والتكنولوجيا الصناعية والمبادلات العلمية؛

١٠ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الاضطلاع بتقييم متعمق إلى جانب تحليل ونشر لأفضل الممارسات في مجال السياسات والاستراتيجيات الصناعية وللدروس المستفادة في ميدان التنمية الصناعية، على أن تأخذ في الاعتبار الأزمة المالية وأثر العولمة على الهيكل الصناعي للبلدان النامية، بحيث تدعم وتعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال توفير استشرافات وأفكار عملية للتعاون الإنمائي الصناعي الدولي وللتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛

١١ - ترحب بالتحول الهيكلي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وإعادة تنشيطها، مما يبشر بالخير، إلى جانب نهجها الجديد في توفير مجموعات شاملة من الخدمات المتكاملة لدولها الأعضاء وتعزيز تمثيلها الميداني، وتطلب إلى المنظمة أن تولي الأولوية لاحتياجات أقل البلدان النامية وبلدان المنطقة الأفريقية؛

١٢ - ترحب أيضا بتركيز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز القدرات الصناعية وكذلك على تنمية صناعة مستدامة وأكثر نظافة في سياق برنامجها الجديد لإعادة التوجيه، إلى جانب تعاونها مع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩١
١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٨